الحرف 29

ذعار الرشيدي

قوانين الهوامير و«صندوق» الفقراء

عندما يقترض الفقير في هذا البلد فأمة لا إله إلا الله تعرف بأمر قرضه فشهادة راتبه مطلوبة وشهادة استمرارية الراتب وشهادة أخرى لتفصيله وبطاقته المدنية وورقة استعلام عن مديونياته عبر «الساي نت» كل هذا حتى يتمكن من الحصول على ألف دينار أو 10 آلاف دينار إما لسيارة أو لتأثيث منزله أو لترميم منزل الحكومة الذي تهالك قبل أن يكمل سنته الخامسة، وعندما يتعثر بالسداد يعرف القاصي والداني بأمر تعثره فتجد اسمه في سجلات محامي الشركة الدائنة أو البنك الدائن وفي سجلات وزارة العدل بعد صدور أمر قضائي ضده وتجد اسمه مدرجا في قوائم الممنوعين من السفر وكذلك تجد اسمه موجودا بأحرف عريضة على أجهزة إدارة تنفيذ الأحكام ولا يوجد جهاز لاب توب في أي من دوريات الكويت إلا وتجد اسمه فيه «منور الشاشة» ولابد خلال فترة تعثره أن يمر على سجن الصليبية مرة أو مرتين وربما ثلاثا على حسب حظه ليسجن إلى جانب زملائه من المتعثرين وغالبا يستمر سجنه حتى يعرض على القاضي وعادة بل غالبا ما يرأف القضاة بأمر الفقير المتعثر ويطلقون سراحه لعلمهم يقينا ان هذا الفقير لم يتعثر بالسداد لسوء نية وإنما لظروف لا يد له فيها.

أما عندما يستدين التاجر فستجد أمر قرضه يدور في أضيق الدوائر ولا يعلم إلا قلة القلة ونخبة النخبة بأمر قرضه حتى عندما «يرفض» السداد رغم ملكيته لما يسد قرضه وقروض ثلاثة أرباع «فريجهم» تجد الشركة الدائنة تحايله و«تترجاه» بل تمسح له الجوخ علّه يعيد شيئا مما اقترضه منها بل تبعث له من يتوسط ليقبل بجدولة القرض مرة ومرتين وثلاثا ولا تتجه إلى القضاء إلا بعد أن تستنفد الشركة الدائنة جميع وسائل الرجاء والتوسل وأما أن يذهب اسمه لا سمح الله إلى إدارة تنفيذ الأحكام فهذا من المحرمات حتى لو صدر ضده 60 حكما و500 أمر أداء فإنها لا تنفذ، وفي النهاية تحل مشكلة تعثره بقانون حكومي إما «مديونيات» أو «قانون استقرار» لتحل مشكلته على طبق من تشريع برلماني أشرفت على «طبخه» الحكومة، ولكن الفقير لا تجوز عليه سوى الرحمة وأطباق «المنة» التي يمتلئ بها قانون صندوق المتعثرين والذي حتى هذه اللحظة لا أحد يعرف على وجه الدقة منه سوى اسمه الذي يملأ الصحف عبر تبادل تصريحات نيابية ـ حكومية لأغراض سياسية بحتة لا علاقة لها لا من قريب ولا من بعيد بأصل قضية القروض.

كنت ومازلت عند رأيي بأن الحكومة لا يجوز أن تسقط القروض عن المواطنين، يمكن أن تجدول أو تفرض قانون إعادة بحث الفوائد المركبة التي أرهقت كواهل الغالبية ولكن لا تسقطها، ولكن رأيي هذا لا ينفي أن تطبق العدالة على الجميع وعلى الهوامير قبل الفقراء، لا أن تفصّل للهوامير قوانين على مقاساتهم وعندما يأتي دور الفقراء يحبسون في «صندوق».

قوانين الهوامير تطبخ وتعد وتحضّر وتقدم أسرع من هامبورغر الماكدونالدز بينما القوانين الخاصة بالفقراء أشبه بمحاولة طبخ حساء على ضوء شمعة وهنا العدالة المفقودة هي التي تسبب حنق الغالبية من الفقراء الذين يتساءلون «يعني مديونياتهم أهم من قروضنا؟» أو «قانون استقرارهم أهم من فوائد قروضنا التي قتلتنا؟» وفي السؤالين مع الفقراء كل الحق في أن يكفروا بالتعاطي الحكومي مع أزمة قروضهم.

Waha2waha@hotmail.com

نبض الكويت

د. نامي النامي

أمن الدولة

أمن البلاد والأمن القومي هاجس كل دولة لحفظ مقوماتها وحقوقها ومقدراتها وأمنها الداخلي بوجود تخطيطات إرهابية أو تنظيمات تجسسية، وإذا رأينا أن موقعنا الاستراتيجي الحيوي يجعل بعض الدول الطامعة التي لديها تنظيمات وجواسيس وخلايا تعبث بأمن بلدنا الحبيب، والحقيقة إن إيران لديها سوابق في زرع خلايا وتنظيمات في لبنان وبعض الدول الخليجية منها الكويت، ورأينا ان أمن الدولة كان ينشط للتصدي لأي منظمات إرهابية خارجية سواء كان بالسابق لإيران أو النظام البائد حاكم بغداد أو غيرهما.

والغريب أننا وجدنا أمن الدولة والأمن القومي ينشطان بطريقة غير واقعية في الانتخابات على محاربة خطر زائف، وبالمقابل نرى خلال السنوات الـ 4 الأخيرة النفوذ الإيراني يتمترس بالكويت وبقوة «على عينك يا تاجر» والنشاط أصبح معلنا والسفارة الإيرانية تلعب دورا فعّالا دون قيد أو شرط ودون تحرك ملحوظ من قبل الأمن القومي أو أمن الدولة.

أي دولة ذات سيادة يفترض ألا تتأنى أو تنتظر أن تقوم أي قوى خارجية ببسط هيمنة أو استخدام أدوات ضغط في شؤونها الداخلية، كما لا تقبل أي دولة أن تكون عرضة للاختراق أو التدخل أو الحراك أو العبث عن طريق الأدوات التي تم زرعها في بلدنا الغالي.

طموح أي مواطن كويتي أن تلعب القيادات الأمنية دور الدرع الواقية ضد أي مد من الدول المتسلطة. نسأل الله العلي القدير ان يحفظ بلدنا وشعبنا العزيز الأبي الحر تحت قياداتنا العزيزة على قلوبنا.

Dr.n_alnami@hotmail.com

السموحة

طلال الهيفي

لعبة الكراسي

انغمست الساحة الكويتية في الأيام الماضية بمعظم طوائفها السياسية والشعبية في مستنقع نظرية المؤامرة والدوافع المتمثلة في قضية الشيك وتداعياته، التي أدت إلى انقسام ونشوء معسكرين أحدهما مؤيد والآخر معارض ليعلن كل طرف حجته واجتهاده، محاولا اقتفاء الحقيقة حسب وجهة نظره ليفتح الباب على مصراعيه لاستخدام الوسائل المشروعة وغير المشروعة في هذا الجانب.

وبعيدا عن هذا كله نلاحظ أن وسائل الإعلام قد ساهمت بشكل كبير في إشعال هذا الموضوع ليأخذ زخما إعلاميا غير مسبوق فلا تخلو جهة إعلامية من تعليق أحد الطرفين فلا يكاد يتحدث إلا وتجده قد أشار الى هذه القضية من قريب أو من بعيد في كتاباته ليؤجج الساحة بالمزيد من التأويلات المتطرفة التي لا تؤتي إلا بالمزيد من المهاترات السياسية لتكون بذلك هذه الوسائل الجهة الداعمة لهذا التأزيم غير المبرر أضف الى ذلك أن القضية منظورة في ساحة القضاء وليس من حقنا المزايدة بها وقذف الاتهامات من هنا وهناك إلى أن تنجلي الحقيقة. ومع هذه الدعوة تجدر الإشارة إلى أن موضوع التأزيم أصبح عادة لدينا فالملاحظ أن هناك بعض الأيادي تسعى بشكل دؤوب إلى إرساء منهج جديد يهدف إلى الكفر بالمفهوم الديموقراطي من خلال هذا التصعيد العبثي.

واليوم الوضع ينادي العقلاء لتبني التهدئة وضبط النفس حتى تتم السيطرة على بعض الأصوات الشاذة من تدمير مسيرة ديموقراطية ممتدة منذ نصف قرن على إصدار الدستور الذي اتفق عليه أهل الكويت بجميع طوائفه فلنبادر اليوم جميعا لغربلة هذا الواقع المزري وإزالة هذه الغمامة من على وطننا الحبيب.

Talal_alhaifi@hotmail.com

36.0

عبدالهادي الصالح

زائر وقيمر وشاي عراقي!

استبدلت صور هدام العراق وشعاراته الكاذبة بآيات قرآنية وأحاديث شريفة على حوائط المدينة المقدسة وأغلبها تحث على الصلاة وتهدد تاركيها اضافة الى التذكير بالعلماء والمجاهدين الذين لهم بصمات واضحة في النضال والاجتهاد الفقهي وضد الظلم ولتكريس الفضيلة والعدالة، هكذا استقبلتنا «النجف الأشرف» حيث مرقد أمير المؤمنين الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، وحيث الحوزة الدينية الأقدم بمرجعياتها الدينية الكبيرة كالسيد السيستاني، حفظه الله، تعالى الذي يستقبل زائريه عامة ما بين الساعة 10 و12 ظهرا بعد حاجز أمني مشدد، لقد كان الهاجس الأمني المؤرق الأكبر لمن يشرع في زيارة العراق ولكن ما لمسناه مباشرة في مدينتي النجف وكربلاء ومحلة الكاظمية في بغداد من سيطرات أمنية متعددة تراقب وتفتش شخصيا وعبر أجهزة السونار اليدوية، يبعث على الطمأنينة، فالزائر الى العتبات المقدسة يمر بحوالي 6 نقاط تفتيش علاوة على منع دخول الكاميرات والهواتف الى الحضرة الشريفة. كما ان المواد الغذائية والفنادق ذات الاربعة نجوم (على الاقل) متوافرة، كما ان الكهرباء متواصلة واذا انقطعت برهة من الدقائق فإن المولدات سرعان ما تعيدها، والشعب العراقي في هذه الاماكن وجدناه ودودا جدا معنا، فأحدهم يسأل «هل أنت كويتي؟!»، «نعم أنا كويتي!»، «والله يابا انت تاج على راسي هلا بيكم»، «أنا خادمكم»، مما يوحي بأن الشعب تواق الى اعادة لحمة الجيرة والاخوة، ويلعن السياسيين بقيادة صدام المقبور والذين حاولوا تدمير هذه المشاعر الطيبة! ازقة وشوارع هذه المدن المقدسة لم تتغير عموما ولم تصلها يد العمران الحديثة، ولولا بريق الذهب الوهاج الذي يكسو منائر وقباب ومداخل هذه العتبات المقدسة، لبدت المباني كئيبة تئن من اهمال النظام البعثي البائد، الاسعار معقولة، ولك ان تفاخر بانك اشتريت عصيرا معلبا بألف دينار معزة وغلاوة لزوجتك! او تصطحب معك الى ريوق بوفيه الفندق شيئا من القيمر الطبيعي ذي النكهة المميزة مع شيء من الجبن الحلو (كما يسمونه هناك وهو ماصخ لكن تأكل منه ولا تشبع!) ولك ان تتجول بأسواق الكتب وتبتاع بأشهر كتب التراث المعتبرة والمؤلفات الحديثة بثمن زهيد، واذا اعياك المشي فلا بأس باستكانة من الشاي العراقي (السنجيل ـ الثقيل) المنعش، ولولا التحفظ الصحي ـ الذي لا ندري مدى مصداقيته ـ لتزودنا بكميات من الطرشي المحشو والمشكل وبأنواع من البخصم.. الخ، هذه بعض البضائع التي غالبا ما تدور في خلد الزائر الى العراق حتى يخشى ان تشوش على صفاء نيته لزيارة اولياء الله وعترة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم فما ان تمس قدماك العتبة المقدسة للإمام الحسين عليه السلام وأخيه قمر بني هاشم العباس عليه السلام في كربلاء حتى تشعر بعبق واقعة الطف في العاشر من محرم 61 هـ فكربلاء هي ارضها فمازالت مواقع خيام آل النبي مشهرة وحتى اماكن قتلهم وقبور الشهداء ومحل قطع كفي العباس عليه السلام، اضافة الى الناصر الأمين الحر بن يزيد الرياحي، وهكذا في الكاظمية حيث مرقدا الإمامين موسى بن جعفر الكاظم وحفيده الإمام محمد بن علي الجواد، وكان مقررا ان نزور سامراء حيث مرقدا الامامين علي بن محمد الهادي، والحسن العسكري، ولكن يبدو ان اعمال تجديد البناء بعد التفجير الآثم حال دون ذلك، وعندما تعود الى النجف فلا يفوت الزائر ان يدخل الى مسجد الكوفة حيث مركز ادارة الحكومة الاسلامية في عهد الامام علي بن ابي طالب، وبالقرب منه مرقد الصحابي الجليل ميثم التمار الذي كان صوت الحق وبسببه صلب على النخلة قتيلا، وهكذا تتسارع الساعات الثمينة في هذه الزيارة القصيرة بينما تتزاحم الافكار والذكريات الخالدة التي تحاكي واقعنا اليوم بكل آماله وآلامه.

a.alsalleh@yahoo.com

رؤية

مخلد الشمري

صرخة في وجه «الفسق»

لا يوجد شخص عاقل على سطح هذا الكوكب يتمنى لمجتمعه ان تسوده الفوضى وحالة اللا استقرار، ولا يوجد ايضا فرد متزن في هذا العالم يفرح لازمات لا تنتهي ولا نتائج لها سوى افقاده نسبة او كل رفاهية معيشته، لذلك علينا كأبناء وطن لم يقصر ابدا مع ابنائه ان نقف جدارا صلبا ومنيعا بوجه هؤلاء الذين يعملون بادراك ودون ادراك، لافقادنا رفاهية معيشتنا واستقرارنا، وذلك ببث الفتن وطرح افكار خبيثة وطائفية ورجعية وعنصرية، تخدع طرق طرحها البراقة كثيرا من ابناء هذا الوطن.

لو كانت معيشتنا بائسة وتعيسة لأيدنا ولما لمنا من يصرخون هذه الايام دون هدف ومعنى، ولو كانت حياتنا رديئة، لكنا اول من يعارض واول من يطالب بالتغيير اما ان نؤيد هؤلاء الغوغائيين بصورة عمياء وهم يعرفون ومتأكدون في قرارة انفسهم بأن حياتنا ومعيشتنا هي من طبقة الافضل في هذا العالم ويحسدنا عليها اغلب الناس، فهذا هو العيب بعينه وعلمه، وهذا هو الفسق والتوهان الذي لا بعده فسق و«توهان». ورغم كل تلك الكوابيس السياسية والاجتماعية ـ المؤلمة ـ التي اصبحت مؤخرا شبه قدر لهذا المجتمع الصغير ولهذا البلد الصغير في مساحته والعظيم في رعايته وحنانه لابنائه، الا انه يجب عدم فقد الامل في المستقبل وبوضع افضل خال من المؤزمين والمخادعين، وبهدوء قادم لا محالة وباستقرار طويل، فكل الكوابيس بأنواعها لابد ان تنقشع وفي طريقها الى الزوال.

Mike14806@hotmail.com

زبدة الكلام

ماضي الهاجري

بالأثر الرجعي هل يجوز؟!

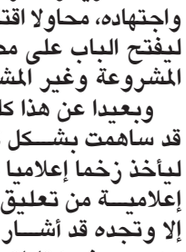

وزارة التعليم العالي أصدرت قرارا في 21 مايو الماضي حمل رقم 182 بعدم الاعتراف بجامعات الفلبين، لا ينطبق على الطلبة الملتحقين بها قبل صدور القرار وبعد ذلك أصدرت في يوم 25 مايو الفائت أي بعد أربعة أيام قرار رقم 198 / 2009 تقرر في مادته الأولى إلغاء المادة الثانية من القرار الوزاري رقم 2009/182 والتي تنص على الآتي «لا ينطبق هذا القرار على الطلبة الملتحقين بالجامعات الفلبينية قبل تاريخ صدوره» وفي المادة الثانية «عدم اعتماد شهادات الطلاب الملتحقين بالدراسة في الجامعات والكليات الفلبينية».

وهنا قد وقعت الوزيرة في مخالفة الدستور بإصدارها قرارا بأثر رجعي وهذا ما يخالف مادة في الدستور بعدم جواز إصدار القرارات بأثر رجعي وما أصدرته الوزيرة هو قرار وقد تساءل عليه سياسيا لما لحق من أضرار كبيرة بالطلبة الذين تجاوز عددهم 3000 طالب وقد خسروا سنوات من عمرهم غير أموالهم التي ستذهب هباء منثورا فيما لو أصرت الوزيرة على قرارها.

اليوم لجأ الطلبة الى قضائنا النزيه بعد عجز اللجنة التعليمية عن حل مشكلة هؤلاء الطلبة مع العلم انه قبل مغادرة الطلبة للفلبين ذهبوا لـ «التعليم العالي» وهي من أعطتهم الضوء الأخضر والموافقة على الدراسة في الجامعات الفلبينية وكانت لـ «التعليم العالي» تؤكد لأي طالب يستفسر عن الجامعات الفلبينية ان تلك الجامعات الفلبينية معترف بها ولا يوجد أي قرار بشأنها وكانوا يحثون الطلبة على التسجيل فيها وهذا ما جعل الشباب يلجأون لتلك الجامعات لعدم كلفتها المالية عليهم، ولكن يبدو ان هذا لا يعجب المتنفذين ممن لديهم جامعات خاصة في الكويت ممن جعلوا الوزيرة تصدر قرارا بوقف تلك الجامعات وبأثر رجعي وهذه هي المفاجأة للطلبة ان يكون القرار بأثر رجعي فما ذنب هؤلاء الطلبة مع العلم انه أول قرار يصدر بأثر رجعي وهناك جامعات أوقف التسجيل بها لكن دون أثر رجعي مما زاد الغرابة أكثر فهل يعقل اصدار مثل تلك القرارات يا وزيرة التربية والتعليم العالي؟!

إن الـ 3000 طالب وأكثر لجأوا لأكثر من 20 إلى 30 محاميا وتم رفع القضايا على التعليم العالي ووزيرة التربية بصفتها فماذا لو أنصف القضاء الطلبة فكم من خسائر ستدفعها الوزارة لهؤلاء الطلبة الذين لا ذنب لهم سوى أنهم صدقوا كلام المسؤولين في التعليم العالي هذا غير الأضرار المعنوية والنفسية التي لحقت بهم جراء قرار أصدرته وزيرة التربية مخالفا للدستور.

والأغرب من ذلك أن يلهو نواب الأمة بقضايا لا تهم المواطنين وانما هي مجرد تصفية حسابات فيما بينهم ويترك مصير أكثر من 3000 طالب معلقا ومجهولا نتيجة نسيان من يمثلهم بمجلس الأمة ولهوهم فيما لا يخدم الناس.

زبدة الكلام: نناشد سمو رئيس مجلس الوزراء التدخل وإنصاف طلبة الفلبين لأنهم لا ذنب لهم وجامعاتهم تخرج فيها من يعمل في أجهزة الحكومة حاليا.

Q8kuwait@maktoob.com